

مواعيد هامة

- 4 أبريل 2019 جلسة عامة للحوار مع رئيس الحكومة
- 18 أبريل 2019 يوم دراسي حول نتائج ملاحظة المجتمع المدني للانتخابات البلدية
- 25 أبريل 2019 يوم دراسي حول مرسوم الجمعيات

مجلس نواب الشعب في أرقام

- 10 مشاريع قوانين صادق عليها المجلس خلال شهر مارس 2019.
- 08 من مكوّنات المجتمع المدني استمعت اليهم اللجان.
- 82 سؤالاً كتابياً تم توجيهه الى اعضاء الحكومة
- 17 سؤالاً شفاهياً تم توجيهه الى اعضاء الحكومة

بعد اتمام مناقشته في اللجنة التشريعية: مشروع القانون الأساسي المتعلق بمحكمة المحاسبات تحت أنظار الجلسة العامة

السلطة التنفيذية، كما كان معمولاً به، وأصبحت محكمة المحاسبات بمقتضى هذا القانون تعدّ ميزانيتها بنفسها ثمّ تتمّ مناقشتها من قبل لجنة مختصة في البرلمان وتتم مراقبتها من طرف المجلس الأعلى للقضاء

ويعيّن الرئيس الأوّل لمحكمة المحاسبات، حسب مشروع القانون، من طرف رئيس الجمهورية بناء على ترشيحات حصرية من طرف المجلس الأعلى للقضاء، وهو ما يقيد سلطة الاختيار لرئيس الجمهورية. وتكريساً للشفافية، ينصّ مشروع القانون على نشر التقرير الخاص بمحكمة المحاسبات.

وفي إطار مكافحة الفساد، أصبح من الممكن، بمقتضى مشروع هذا القانون إثارة الدعوة ضد الوزراء ورؤساء البلديات فيما يخص أخطاء التصرف في ادارتهم لوزارتهم أو بلدياتهم، وهذا لم يكن موجوداً من قبل إذ أن الحصانة سياسية للوزراء ورؤساء البلديات تخوّل لهم الإفلات من العقاب في حال القيام بتجاوزات.



"منح دستور 27 جانفي 2014 مكانة مرموقة لمحكمة المحاسبات وتطرّق إليها في فصله 117 المتعلّق بالقضاء المالي، الذي جاء فيه بالخصوص "يتكوّن القضاء المالي من محكمة المحاسبات بمختلف هيئاتها... يضبط القانون تنظيم محكمة المحاسبات، واختصاصاتها والإجراءات المتبعة لديها، والنظام الأساسي الخاص يقضاتها." وفي هذا الإطار جاء مشروع القانون الأساسي المتعلق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة لتجسيد مقتضيات الدستور.

يعوّض مشروع هذا القانون قانون 08 مارس 1968، المتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات، الذي لم يكن ينصّ على الإستقلالية التي تخوّل لهذه المؤسسة العمل بأريحية، وبعدّ أولوية قصوى للدولة التونسية لاسيما في علاقة بالدول المانحة، وكذلك بالنسبة للمواطنين إذ من حقهم معرفة مآل التصرف في المال العام وطرقه.

◆ مبدأ الاستقلالية من أبرز مميزات مشروع القانون

تعدّ مسألة الاستقلالية مسألة جوهرية في مشروع هذا القانون، الذي نصّ على كلّ الضمانات اللازمة لذلك. فهو يمنح محكمة المحاسبات استقلالية وظيفية بحكم الدستور ويعطيها استقلالية إدارية ومالية باعتبار أن إعداد وتنفيذ ومراقبة ميزانية دائرة المحاسبات خرج عن إطار

كما تمّ أخذ آراء العديد من الخبراء والجمعيات. كما أخذت اللجنة رأي المجلس الأعلى للقضاء بعين الاعتبار كما يقتضيه القانون، حيث أبدى ملاحظات أغلبها شكلية وتتعلق بتحسين الصياغة.

وأدخلت اللجنة على مشروع القانون عدّة تعديلات وإضافات خاصّة في اتجاه مزيد دعم الإستقلالية مع الحرص على المحافظة على هيكلته، ولم تكن هذه التعديلات جذريّة باعتبار أن مشروع القانون جاء إلى اللجنة في نسخة أولية جيدة.

وقد أحالت اللجنة على الجلسة العامة نسخة جيدة من كلّ النواحي، في انتظار ما ستقدّمه الكتل النيابية من مقترحات تعديل نحو مزيد تجويد النصّ.

النائب كريم الهلالي

رئيس لجنة التشريع العام

كما تضمّن مشروع القانون عديد الإضافات الهامة التي تضمن حقوق المتقاضين، إذ تمّ التنصيب على مبدأ التقاضي على درجتين وإحداث دوائر استئنافية وتعقيبية. بالإضافة إلى مسألة رقابة الأحزاب السياسية.

◆ 13 جلسة عمل واستتماعات إلى مختلف الأطراف

في إطار تعهدها بمشروع القانون، عقدت لجنة التشريع العام 13 جلسة عمل خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2018 إلى مارس 2019. واتبعت اللجنة منهجية تشاركية حيث استمعت إلى كل الأطراف المعنية على غرار دائرة المحاسبات الحالية، والحكومة بإعتبارها جهة المبادرة، وجمعية القضاة التونسيين، وإتحاد القضاة الماليين، وممثلي المحاسبين العموميين، والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية،

إعادة فتح باب الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية

بالمحكمة الدستورية. وفي هذا السياق، ضبط مكتب المجلس خلال اجتماعه المنعقد في 14 مارس 2019 رزنامة إعادة فتح باب الترشيح كالآتي:

في إطار إستكمال إنتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، قرر مكتب مجلس نواب الشعب في اجتماعه المنعقد بتاريخ 07 مارس 2019 فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية وذلك وفقاً لأحكام القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 03 ديسمبر 2015 والمتعلق



اللجان التشريعية القارة

أشغال اللجان

لجنة التشريع العام

ونظرت يوم 26 مارس 2019 في الرأي الصادر عن المجلس الأعلى للقضاء بخصوص مشروع القانون. وقد تولّت اللجنة خلال هذه الجلسة مناقشة مقترحات التعديل الخاصة بفصول مشروع القانون المذكور، وتبنّت البعض منها.

خصصت جلستي 07 و13 مارس 2019 لمواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 38/2016 المتعلّق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والإجراءات المتبعة لديها، حيث استمعت إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. ثمّ صادقت اللجنة على الصيغة المعدلة لمشروع القانون والتقرير المتعلّق به.

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

خصصت جلسات أيام 06 و 14 و 25 مارس 2019 للنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 91/ 2018 المتعلق بتنظيم حالة الطوارئ وقد وصلت في دراسته الى حدود الفصل الخامس، وستواصل اللجنة النظر في مشروع القانون خلال جلساتها القادمة.

خصصت جلستها يومي 06 و 13 مارس 2019 للاستماع إلى وزير التجارة حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والمصادقة عليه.



عقدت يوم 07 مارس 2019 لقاء مع الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ورئيس اللجنة الوطنية للتنسيق وإعداد وتقديم التقارير ومتابعة التوصيات في مجال حقوق الإنسان، وممثلي كل من رئاسة الحكومة والوزارات المكلفة بالخارجية والداخلية والعدل والدفاع والمالية، الأعضاء باللجنة المعنية. وخصصت الجلسة للنقاش حول مشاركة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية في جميع مراحل إعداد تقارير الدولة التونسية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

الدراسات التمهيدية لمشروع "الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا". واستمعت اللجنة يوم 28 مارس 2019 الى زير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في شأن نفس مقترح القانون الى جانب مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع الشبكة الذكية لتوزيع الكهرباء، وقد صادقت على كليهما. كما استمعت اللجنة خلال هذه الجلسة إلى الهيئة العامة للتأمين حول مقترح القانون المتعلق بتعديل الفصل 172 من مجلة التأمين.

والجمهورية التونسية لتمويل "مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت، و مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 25 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع " تهيئة المسالك الريفية بالجمهورية التونسية. كما نظرت اللجنة في مقترح القانون المتعلق بتعديل الفصل 172 من مجلة التأمين ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الهبة القابلة للاسترجاع المبرم بتاريخ 13 سبتمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم تمويل

استمعت يوم 06 مارس 2019 إلى الادارة العامة للتشريع الجبائي بوزارة المالية حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية سنغافورة بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب على الدخل ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ 8 فيفري 2018 بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية لتفادي الازدواج الضريبي في مادة الضرائب على الدخل والثروة، وبعد التداول قررت اللجنة المصادقة على مشروع القانونين.

وصادقت اللجنة خلال جلستها المنعقدتين يومي 7 و 14 مارس 2019 على في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية لتمويل برنامج دعم ميزانية الدولة ، ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2018 بين الصندوق السعودي للتنمية



لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

استمعت يوم 13 مارس 2019 إلى عمادة المهندسين التونسيين والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة عدد 69/2018. واجتمعت يوم 28 مارس 2019 للشروع في مناقشة فصول مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة عدد 69/2018 والاستماع حوله إلى كنفدرالية المؤسسات المواطنة.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

خصصت جلسة يوم 28 مارس 2019 للنظر في مشروع القانون عدد 42/2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي، وبعد التداول والاستماع إلى المدير العام للضمان الاجتماعي صادقت اللجنة على مشروع القانون.



لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

استمعت يوم الأربعاء 13 مارس 2019 إلى إتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين " نقابة إجابة"، الذين عثروا عن مشاغلهم المتمثلة أساسا في عدم احترام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإتفاق 7 جوان 2018، وتوجه الحكومة نحو خصوصية الجامعات. وأكدت اللجنة أنها ستعمل على إيجاد أرضية للتفاهم بين "نقابة إجابة" ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن جهة أخرى استمعت اللجنة إلى ممثلين عن الأساتذة النواب الذين يطالبون بتسوية وضعيتهم المهنية وتعمدت بمتابعة الموضوع مع وزارة التربية.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

استمعت يوم 01 مارس 2019 إلى ممثلي الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين الراجعة بالنظر لوزارة المالية حول مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 95 لسنة 1999 مؤرخ في 6 ديسمبر 1999 المتعلق بإحداث صندوق ضمان تمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن. واطلعت خلال جلسة 07 مارس على أجوبة وزارة المالية حول مشروع القانون، وقد تضمنت معطيات حول المنظومة التأمينية المعتمدة ودورها في مساندة المؤسسات المصدرة على امتداد العملية التصديرية.

استمعت يوم 08 مارس 2019 إلى كاتب الدولة المكلف بالموارد المائية والصيد البحري حول مناقشة مخرجات تقرير الزيارتين الميدانيتين اللتين أديتهما للجنة خلال شهر فيفري إلى ولايتي قابس وقبلي وإلى ولايتي سليانة والكاف.

كما خصصت جلساتها أيام 14 و 27 و 28 و 29 مارس 2019 لتنظيم سلسلة من الاستماع حول مشروع قانون يتعلق بتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، حيث استمعت إلى كل من: وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومدير المركز الوطني لسجل للمؤسسات وممثلي هيئة السوق المالية وممثلي الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وممثلي كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية وممثلي هيئة الخبراء المحاسبين وممثل الجمعية المهنية للبنوك وممثلي المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وممثلي الجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال والهيئة التونسية للاستثمار والهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإلى خبير في مجال الفلاحة البيولوجية.



لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

صادقت يوم 28 مارس 2019 على مقترح القانون عدد 58/ 2018 المتعلق بإحداث تعاونية أعوان مجلس نواب الشعب والتقرير الخاص به.

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

نظرت يوم 7 مارس 2019 في مشروع قانون يتعلّق بوضع إجراءات استثنائية لإعادة ترتيب أعوان قوات الأمن الداخلي المتقاعدين والمتوفين والمعاد إدماجهم سنة 2011 المشمولين بأحكام الفصل 52 من القانون عدد 54 لسنة 2014 المؤرخ في 19 أوت 2014 المتعلّق بقانون المالية التكميلي لسنة 2014 واستمعت في شأنه إلى رئيس اللجنة الوطنية للمعاد إدماجهم سنة 2011.

اللجان الخاصة

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

استمعت يوم 11 مارس 2019 إلى عدد من الأعوان العاملين بمراكز التربية المختصة لذوي الإعاقة حول عدد من المسائل المتعلقة بوضعياتهم المهنية.

لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

اجتمعت يوم 25 مارس 2019 وتداولت حول المستجدات الأخيرة في قطاع الطفولة، ولاسيما ما يتعلّق منها بمنظومة حماية الطفولة في المؤسسات العمومية، وبمنظومة صحّة الأمّ والطفل. كما خصّصت اللجنة جانبا من اشغالها لتدارس مقترح نشاط تشاركي تقدّمت به شبكة البرلمانيات العربيات (رائدات)، ويتعلّق بدعم تواجد المرأة في مواقع القرار وتحسين تمثيليتها في الأحزاب السياسية.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

عقدت جلسة يوم الاثنين 11 مارس 2019 للتداول حول زيارات الوفود الديوانية لبلدان الإقامة للالتقاء بأبناء الجالية في المهجر. وأكد أعضاء اللجنة ضرورة التنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية لتوفير الظروف الملائمة لهذه اللقاءات. وبعد رفع الجلسة توجّه وفد برلماني ممثل للجنة للقيام بزيارة ميدانية فجئية الى مطار تونس قرطاج الدولي للوقوف على الاستعدادات لموسم العودة الصيفية لسنة 2019.

لجنة الأمن والدفاع

استمعت يوم 04 مارس 2019 الى ممثلين عن جمعية قدماء ضباط الجيش الوطني وذلك للتداول بخصوص موضوع الخدمة الوطنية.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

استمعت يوم 04 مارس 2019 إلى ممثلين عن دائرة المحاسبات حول المهمة الرقابية المتعلقة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المضمّنة في التقرير السنوي العام 31 للدائرة. استمعت يوم 11 مارس 2019 إلى وزير النقل حول ملف الشركة الوطنية للسكك الحديدية وذلك بخصوص الوضعية الحالية للشركة من حيث الإشكاليات والصعوبات وتقييم النتائج والحلول والرؤية الإصلاحية، وكذلك حول تنفيذ توصيات اللجنة الواردة بتقريرها للدورة النيابية الثالثة.



اللجنة الانتخابية

تولت يوم 04 مارس 2019 النظر في الاجراءات المتعلقة بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد خاصة في علاقة بمسألة نزاع الترشيحات لعضوية مجلس هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد عن صنف "مختص في الاتصال والاعلام"، ومطلب سحب ترشح من القائمة النهائية للمترشحين المقبولين لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في صنف قاض مالي. كما نظرت اللجنة في مسألة طلب سد شغورين في الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب.

صادقت يوم 15 مارس 2019 على قرار إعادة فتح باب الترشيحات لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ، والقرار المتعلق بنشر السلم التقييبي المعتمد من اللجنة لترتيب المترشحين في صنف قاض مالي ترتيبا تفضليا عملا بأحكام القانون عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ 24 أوت 2017 والمتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

الإنسان. وتولت اللجنة فتح 28 ظرفا، والتثبت من استجابة المترشحين لجميع الشروط القانونية المطلوبة من خلال معاينة الوثائق المضمنة بملفات الترشح، في انتظار مواصلة فتح بقية الظروف خلال الجلسات القادمة.

خصصت جلستي يومي 25 و26 مارس 2019 لفتح الظروف المتعلقة بملفات الترشح لعضوية هيئة حقوق الإنسان تبعا لقرار رئيس اللجنة الانتخابية بمجلس نواب الشعب المؤرخ في 15 فيفري 2019 والمتعلق بفتح باب الترشيحات لعضوية مجلس هيئة حقوق



الزيارات الميدانية

7 مارس 2019:

أدت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين زيارة ميدانية إلى ثلاثة كتاتيب بمنطقة باردو (السعيدية وخزندار)، دون تنسيق مسبق مع المشرفين عليها، وذلك في اطار متابعة شؤون الطفولة في ما يتعلق بالخدمات التي توفرها الكتاتيب للأطفال.

الجلسات العامة

10 مشاريع قوانين صادق عليها المجلس

27 مارس 2019

المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاقية انضمام الجمهورية التونسية لعضوية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) بـ **136 نعم** و **01 احتفاظ** و **دون رفض**

26 مارس 2019

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 ديسمبر 2018 بين الصندوق السعودي للتنمية والجمهورية التونسية لتمويل "مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي بولاية بنزرت بـ **117 نعم** و **11 احتفاظ** و **03 رفض**

13 مارس 2019

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 13 جانفي 2019 بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية لتمويل برنامج دعم ميزانية الدولة عدد 8 / 2019 بـ **95 نعم** و **03 احتفاظ** و **14 رفض**

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي في شكل اكتتاب خاص من قبل البنك الوطني القطري QNB، موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية بتاريخ 18 أفريل 2017. عدد 5 / 2017 بـ **100 نعم** و **9 احتفاظ** و **5 رفض**

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على البروتوكول المالي وملحقه المبرمين على التوالي في 28 ديسمبر 2017 و 31 جانفي 2018، بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية والمتعلقين ببرنامج الدعم المخصص لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة التونسية. عدد 84 / 2018 بـ **97 نعم** و **08 احتفاظ** و **09 رفض**

12 مارس 2019

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم في 11 جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي بـ **79 نعم** و **06 احتفاظ** و **11 رفض**

المصادقة على إرسال قوات إلى الخارج في إطار مشاركة تونس في بعثة أممية بوحدة جوية في مهمة لحفظ السلام إلى جمهورية مالي بـ **110 نعم** و **02 احتفاظ** و **دون رفض**.

05 مارس 2019

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 09 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة II عدد 106 / 2017 بـ **94 نعم** و **15 احتفاظ** و **دون رفض**

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 09 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة II عدد 107 / 2017 برمته بـ **99 نعم** و **14 احتفاظ** و **دون رفض**

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية للمساهمة في تمويل مشروع تأهيل الخط الحديدي 6 ومضاعفة وكهربة الجزء الرابط في المكنين والمهدية بـ **100 نعم** و **13 احتفاظ** و **دون رفض**

17 سؤالا شفاهيا تم توجيهه الى اعضاء الحكومة

25 مارس 2019

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه 5 أسئلة شفاهية إلى وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن. وقد تمحورت الأسئلة حول تظاهرة تونس عاصمة للمرأة العربية 2018 / 2019 وتقييمها، وإحداث المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة ووضعها في المراكز الأمانة المنصوص عليها بالفصل 26 من القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وكذلك حول وضع مراكز ذوي الحاجيات الخصوصية، وأسباب تأخر تكليف التفقدية لزيارة إحدى المؤسسات التابعة لوزارة المرأة والقيام بالتفقد وإعداد تقرير مفصل حول التجاوزات والخروقات الموجودة بها.

08 مارس 2019

خصّصت هذه الجلسة لتوجيه 12 سؤالا شفاهيا من عدد من النواب إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتمحورت الأسئلة المطروحة خاصة حول أسباب التعطيل في إحداث المنطقة الصناعية للجبس بتطاوين، ومدى تقدم إنجاز مشروع ربط بعض بلديات ولاية الكاف بالغاز الطبيعي والمسؤولية المجتمعية للشركات البترولية، وكذلك حول مآل تجسيد قرار إحداث قطب تكنولوجي وصناعي بولاية باجة ووضع في شركة الفولاذ وشركة الملاحات التونسية، بالإضافة إلى مسألة عقد أنبوب الغاز الجزائري وأزمة شركة فسفاط قفصة.